الهندسة السياسيّة الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارّة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)

Engineering foreign policy of major powers and emerging countries On the African continent after the cold war.1991 - 2019

تاريخ الارسال: 2019/09/24	تاريخ القبول: 2019/11/15	تاريخ النشر: 2020/01/08

د. دحماني العيد
جامعة عمار ثليجي - الاغواط
l.dahmani@lagh-univ.dz

ملخص :

بدأ التنافس الدولي في القارّة الإفريقية بشكل موسع من قبل القوى الكبرى وبصفة علانية عندما تحول اهتمام دول العالم إلى المجال الاقتصادي كاستراتيجية بديلة لاكتساب القوة والنفوذ عقب انتهاء الحرب الباردة حيث تركزت الهندسة السياسية للقوى الكبرى والدول الصاعدة على المناطق الحيوية من العالم للسيطرة على الأسواق بمنتجات الصناعات الاستراتيجية والتكنولوجيّة ولهذا عملت عدّة دول على تطوير اقتصاداتها وتوسيع مجال تجارتها الدولية للحفاظ على مكانتها الاقتصادية ونفوذها السياسي.

وفي هذا الصدد ظهرت القوى الصاعدة التي من شأنها التأثير وإحداث التغيير في العلاقات الدولية لهذا تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية للحفاظ على استقرار صناعتها الاستراتيجية التي تعتمد عليها في بناء قوتها ، وتتركز المنافسة الدولية في القارّة الإفريقية لأنّها منطقة تتوفر على مؤهلات اقتصادية ومجالات حيوية للتسويق والاستثمار بالإضافة إلى اتصالها بالعالم عبر البحر المتوسط والمحيط الهادي والأطلسي ونظرا لهذه الاعتبارات الهامّة في اجندة الدول المتنافسة فإنّ هندستها السياسية تهدف إلى التحكم في عناصر القوة والنفوذ في القارّة الافريقية.

الكلمات المفتاحية : الهندسة الخارجية، التنافس الدولي ،القوى الكبرى والدول الصاعدة، القارّة الافريقية.

Abstract

The international competition in the African continent has started largely and publicly by the major powers when the world turned to the economic interest to gain power and influence, after the end of the cold war, where the major powers policy focused on the vital areas of the world to control markets, strategic and technological products, therefore some states have developed their economies to expand their international trade and to maintain its economic status and political influence.

In this regard, emerging powers have emerged will influence and change the international relations with the aim of securing energy and natural resources in order to maintain the stability of its strategic industry, which depends on it to build its power. International competition is concentrated in the African continent because it is a region with economic capabilities and vital areas for investment. Due to these important considerations in the agenda of the competing countries, its political architecture aims to control the elements of power and influence in the African continent.

Keywords: Engineering foreign, major powers, emerging powers, international competition, African continent.

مقدمة:

تشكلت العديد من المفاهيم المرتبطة بأمن الدول بمختلف مستوياته عقب انتهاء الحرب الباردة وتزامن ذلك مع بروز المتغير الاقتصادي في تفاعل العلاقات الدولية حيث اصبح ضمن محددات السياسة الخارجية للدول خاصة منها الدول الصناعية أو القوى الكبرى لذا بات من أولويات هذه الدول ضمان وارداتها من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في صناعتها الاستراتيجية ، وهو ما حوّل الاهتمام إلى القارّة الإفريقية في الهندسة الخارجية للقوى الكبرى نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية والجيوسياسية.

وفي هذا السياق تغيرت نظرة الفواعل الدولية إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية بتراجع تأثيرات القوة العسكرية في مقابل تنامي العامل الاقتصادي الذي له الأثر الكبير في تزايد عدد القوى المتنافسة وهو ما ساعد بدوره على توغل القوى الكبرى التقليدية والحديثة في القارة الإفريقية بآليات اقتصادية ومشروطية سياسية مكنتهم من الاستحواذ على مقدراتها ومكتسباتها امام عجز اقتصاديات الدول الإفريقية
في مواجهة سياسات الاستغلال والهيمنة المطلقة.

لقد ظلّ المعيار التقليدي المتمثل في التبيعة كعقيدة راسخة أمام أي محاولة لموجهة أخطار القوى العظمى الاقتصادية على اقتصاديات دول القارّة الإفريقية كما تطور هذا التنافس إلى المستوى الأمني بدخول متغير مكافحة الإرهاب وضرورة تامين خطوط التجارة والملاحة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وبدعوة حماية المصالح والأمن القومي اصبح هذا الموضوع يشكل الاهتمام الأول في الهندسة الخارجية للقوى الكبرى وبناء على ما تقدم نطرح الإشكالية في التساؤل التالي :

- **ما هي طبيعة وانماط الهندسة السياسيّة الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارّة الإفريقية عقب انتهاء الحرب الباردة ؟**

هذ التساؤل العام يحتاج إلى تفكيك لمعرفة اهم مفاصل الموضوع مما يتطلب طرح عدّة أسئلة فرعية على النحو التالي :

- **ماهي اهمية القارّة الافريقية في الاستراتيجية الدولية والاقليمية ؟**
- **ماهي مظاهر الهندسة السياسيّة الخارجية للدول الكبرى في القارّة الإفريقية ؟**
- **كيف توثر استراتيجية الدول الصاعدة في القارّة الافريقيـة؟**

لمعالجة هذا الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قصد الإلمام بالحقائق المرتبة بالجوانب الموضوعية في البحث وفي مختلف مستويات الموضوع يتطلب منا منهجيا وبغرض ربط أساليب تحليل الأحداث والوقائع والاستناد إلى الأطر النظرية الملائمة في تحليل وتفسير ظاهرة التنافس الدولي في القارّة الإفريقية وجب الإلمام بالمفاهيم والمداخل النّظرية التي تناولت التواجد الاجنبي بمختلف مستوياته والاستعانة بالمنهج الوصفي في التطرق الى مختلف توجهات القوى الكبرى في القارة الافريقية من حيث الحصول على بيانات ومعطيات تساهم في تصوير وتحليل خصائص هذه الظاهرة عبر عملية اساسية تتمثل في التصنيف الذي يكشف الروابط الثابتة نسبيا دون أن يفصل الوصف عن التحليل الذي يجيب عن التساؤلات المطروحة والمتعلقة في تفسير الانتشار الواسع للقوى الاجنبية بمختلف احجامها واهدافها.

كما يمكن ان نوظف المنهج التاريخي الذي من خلاله نعمل على استعراض مختلف الوقائع والاحداث عبر مختلف المحطات التاريخية منذ "مؤتمر برلين" كبداية للتحول في السياسة الخارجية للدول الاوربية التي انتهت باحتلال معظم القارّة الافريقية ومن ثمّة تعقب مسار سلوك الدول اتجاه المنطقة الى غاية الاحداث الراهنة بالاستناد الى التحولات التي ترتبط بكل مرحلة والوقوف على حاضر المشكلات بناء على دراسة وتحيل مشكلات الماضي بالإضافة الى رصد التوقعات المستقبلية على ضوء ما توفر من معطيات الماضي.

- **الاطار المفاهيمي:**

الجيواستراتيجية والجيوسياسية :

هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الاستشرافية المستقبلية(الاستراتيجية) في مختلف المجالات وبخاصة تلك المتعلقة بالحروب أما بالنسبة للجيوسياسية فهي وفق معجم روبير دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول .بمعنى أن المعطيات الجغرافية المختلفة(موارد، موقع، تضاريس) باعتبارها من عوامل قوة الدولة وتلعب دورا حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية.[1]

القوى العظمى : يدل هذا المصطلح على وجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول والقوة العظمى هي دولة تؤدي دورا قيادياً حاسماً في النظام العالمي وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى ، حيث بإمكان القوة العظمى أن تفرض في إطار دائرة نفوذها ا ردتها السياسية على

الدول الأصغر، وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها ، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها.[2]

توازن القوى : تقوم النظرية التقليدية في العلاقات الدولية، على تعادل النفوذ السياسي والإمكانات الاقتصادية والقوى العسكرية بين دولتين أو أكثر في المستوى الإقليمي، وبين الدول العظمى والتكتلات العالمية الكبرى في المجال الدولي وذللك بهدف منع هيمنة وسيطرة أي طرف والحؤول دون نشوب حرب إقليمية أو عالمية.[3]

النظام الدولي: مجموع العناصر أو الوحدات المنظمة تعمل في إطار الاعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات، هذا ويمكن أن يكون النظام مرنا كما يمكن أن يكون جامدا بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقرا أو غير مستقر.[4]

الهندسة السياسيّة الخارجية : يعتبر هذا المفهوم امتدادا للهندسة السياسية التي تعني البدء بتحديد المشكلة والتعرف على مكوناتها ومن ثمة معاجلتها و تتوج بمجموعة من البدائل السياسية وهي من اختصاص الخبراء المختصين وصناع القرار أما على المستوى الخارجي تعني التصميم أو التخطيط لإجراء التعديل اللازم في الأشياء المستهدفة أو إحداث التغيير فيها المرتبطة بعلاقات الدولة الخارجية السياسية، الاقتصادية والأمنية منها.

المحور الأول: أهمية القارّة الإفريقية في الاستراتيجية الدولية

إنّ التحكّم في مفاصل الدرّاسة والوّصول إلى النتائج والغايات العلمية والحقائق المعرفية يعتمد على المداخل النظرية التي نعتقد أنّها الأكثر ملاءمة في تناول ظاهرة التنافس الدولي الناجمة عن الهندسة الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في ارتباطها ببيئة النظام الدولي أو على مستوى الفواعل الدولية والإقليمية ولهذا تستدعي طبيعة الموضوع الأطر النظرية التالية:

- **المنظور الواقعي :**

يعتبر النظام الدولي في نظر الواقعية السياسية بمثابة غاية نتيجة غياب السلطة المركزية التي تفرض إرادتها على الكل من خلال السلطة التي من المفروض تمتلكها ولان العلاقات الدولية تتسم بالفوضى في مقابل محدودية تأثير الأخلاق والمبادئ لذا الحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة مما يعني أنّ الدولة تعمل دائما على زيادة قوتها اتجاه محيطها، والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين ان لم يكنوا فعليين ، أما الصداقة فهي تعبر عن تقاطع مصالح بينهما.[5] وجاءت معظم

الافتراضات الواقعية ورؤيتهم للسياسة الدولية في كونها ركزت على الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي هو وراء كل العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير.[6]

كما يرى " كينيث والتز" أنّه لكي تحافظ الدولة على وجودها في السياسة الدولية تحت ظل نظام الفوضى لابد عليها اكتساب المزيد من القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها ولهذا تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وزيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر بينما تشدد الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب.

يُعتبر مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية في فهم السياسة الدولية حيث تعرف بلغة القوة ومنه فإنها تحدد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة زمنية معينة مرتبطة بالاطار السياسي والثقافي الذي تصنع ضمنه تلك السياسة وفي هذا السياق نستمد من هذه النظرية سلوك الدول المنافسة من خلال المصلحة والقوة في تتبعنا لظاهرة تنافس القوى العظمى.[7]

- **المنظور النيوماركسي :**

يبحث هذا الاتجاه طبيعة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن اطار ما يعرف بالتبعية ، فقد تشكلت في نظريه التبعية التي سيطرت على الفكر الماركسي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والصعود المتزايد للهيمنة الاقتصادية الأمريكية التي تشكل الشركات متعددة الجنسيات أهم روافدها ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن بنية العالم هي بينة هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى وتعتبر النظرية في العلاقات الدولية رؤية متماسكة وممنهجة عن واقع دولي معين وهذا الطرح اقرب ما يكون إلى الواقع الدولي في القرن الواحد والعشرين من خلال تشخيص طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[8]

لذا فإنّ نظرية التبعية تنطبق على واقع العالم الثالث في ارتباطه بالدول الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر (19م) عندما أدى التطور الرأسمالي وزيادة التراكم الرأسمالية في الدول الغربية إلى البحث عن حلول للازمات الناجمة عن تراكم راس المال وزيادة فائض الإنتاج من خلال التوسع على حساب الدول المتخلفة وهو ما اعتبر بعملية التكيف التي شملت كل الدول الإفريقية واسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع (Satellites)

لدول المتروبول (Metropole) في النظام العالمي وتأتي افتراضات وأفكار الاتجاه "النيو-ماركسي" المفسرة لظاهرة التنافس الدولي في ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار الدول التابعة ودول الميتروبول.

كما تولي الأهمية للتحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة على أنّ انتهاج النظام الرأسمالي العالمي لميكانيزمات الهيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة ومن جهة ثانية تأتي أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور هذا وتخلف التوابع حيث يمكن ان نستمد الانطباق على واقع دول العالم الثالث في علاقته بالدول المتقدمة من خلال أيضا التصور الذي يحدده **Santos"Dos "** في مفهومه للتبعية كحالة تعني ان يكون اقتصاد بعض تابعا شرطيا لتطور وتوسع الدول الأخرى .

إنّ مهمة نظرية التبعية المنبثقة عن المنظور الماركسي الجديد يفيدنا في أنّ دراسة وتحليل طبيعة العلاقات بين الدول المركز والمحيط من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب حيث يفترض ان النظام الدولي نقطة انطلاق في تحليل وتفسير الفاعلين كأفراد أو جماعات، دول ، منظمات دولية في النظام العالمي الرأسمالي المهيمن على الحياه الاقتصادية بمختلف الأساليب والآليات في تمكنه من دول الجنوب.

تعتبر القارّة الإفريقية جزءا من النظام الدولي وأحد مكوناته ، فهي نظام فرعي تتأثر بما يحدث نسقه حيث تخضع لتوازناته العامّة وهو ما يتضح لنا جليا من خلال تزايد اهتمام القوى الكبرى بهذه القارّة كما يتباين هذا الاهتمام تبعا لمتغيرات وتطورات كل مرحلة لموقع المنطقة و ما تتوفر عليه القارّة الإفريقية من مواد أولية ،ومجالات حيوية كما تتفوت درجة الاهتمام بين القوى الدولية فأهمية إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ليست على نفس الدرجة من حيث أهميتها للدول الأوربية مكانا وزمانا وإنّما هي استراتيجيات تصيغها هذه الفواعل لتحافظ على مصالحها الحيوية، لذا ينبغي توضيح وتشخيص طبيعة الأهمية الدولية القارّة الأفريقية .

1. الأهمية الجيواستراتيجية والجيوسياسية للقارّة الإفريقية.

إذا كانت النظريات الجيواستراتيجية تنطلق من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على حركتها السياسية فإنّ النظريات الجيوسياسية تنطلق من الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة، وذلك بما ينطوي عليه من خصائص ومزايا نحو السيطرة العالمية ، وليس بالضرورة أن تكون هذه القوى متواجدة فيه ومن الناحية البنيوية تشكيل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبوليتيكية في حين يشكل الإقليم محور البناء الفكري للنظرية الجيواستراتيجية.

أما من الناحية الوظيفية، فالنظرية الجيوبوليتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب قابليتها الذاتية في انطلاقتها نحو السيطرة العالمية، مستحوذة على أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الاستراتيجية، بينما تركز النظرية الجيواستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، وأثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية.

وفي هذا الصدد حظيت القارّة الإفريقية بالاهتمام الدولي المتزايد حيث حرص الكثير من مراكز البحث والدراسات بمختلف تخصصاتها واغلبها تمحورت في الثروة الاقتصادية للمنطقة والأهمية الجيواستراتيجية في خطوط المواصلات الدولية وهذا ما دفع بالعديد من الدول الصناعية إلى تجنيد إمكاناتها ومقدراتها لتنفيذ اجندتها التنافسية بمختلف الوسائل الدعائية والإمكانات المادية والبشرية للضفر بحصصها من دول القارة الإفريقية.[9] تزامنا مع دخول المتغير الاقتصادي في المعادلة الدولية كمعيار لقوة الدولة وسيطرتها على آليات توجيه العلاقات الدولية ومن أهم عوامل الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية ما يلي :[10]

- تعد القارّة الإفريقية ملتقى البحار والمحيطات - الثروة البشرية حيث يمثل ثلاثون سنة (30) تشكل حوالي 05% من إجمالي السكان.
- ظهور النفط الإفريقي كعنصر حاسم في الاقتصاد العالمي إلى جانب الطبيعة العامّة للقارّة تمثل البيئة الحيوية لمختلف الثروات - الخصوصية الجغرافية جعلت من المنطقة تمثل قلب العالم، ومن يمسك قلب العالم يستطع الإمساك بالعالم.

بناءً على منهج الربط بين الجغرافيا من حيث المكان والحدث يتضح انّ المنطقة الإفريقية هي مجال جغرافي حيوي في العالم عبر سلسلة من المنافذ البحرية ، وبالتالي فإنّ الوضع الاستراتيجي للقارّة الإفريقية موقعا جيوبوليتكيا مهما ويشرف على الممرات والمضايق البحرية التي من أهمها مضيق "باب المندب " الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن و المحيط الهندي ويفصل قارة آسيا عن قارة إفريقيا بمسافة تقدر بثلاثون (30 كلم) من رأس "منهالي" في الساحل الآسيوي إلى رأس "سيان" على الساحل الإفريقي.

كما توجد بالمنطقة قناة "السويس" بمصر وهي قناة مائية بطول (163 كم) بين بور سعيد على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر وتقسم القناة إلى قسمين، شمال وجنوب البحيرات المرّة تسمح القناة بعبور السفن القادمة من دول المتوسط وأوروبا بالوصول إلى آسيا دون سلوك طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا ومن اهم المضايق أيضا مضيق جبل طارق البحري وهو يقع بين المغرب و إسبانيا ويفصل بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ويبلغ عمق المياه فيه حوالي 300 متر، وأقل مسافة بين ضفتيه هي. 14 كلم، ويعتبر من أهم المعابر البحرية في العالم.[11]

لذا يعتبر الوضع الجغرافي له أهميته ويعتبر جغرافية سياسية قبل أن يكون جغرافيا اقتصادية وهو ما جسدته الحربين العالميتين والحرب الباردة في أهمية القارّة فهي من خلال السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي تمس بشكل أو بآخر المصالح العليا للقوة المهيمنة.

2. الموارد الاستراتيجية والطاقوية

تعتبر القارّة الإفريقية قارّة غنية بالثروة الطبيعية وبتنوع سكانيها فهي اذا فضاء جغرافي اقتصادي وبشري استقطب الدول الكبرى باعتبارها مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية في الصناعات الاستراتيجية لذا ينبغي ان نشخص أهمية هذه الموارد الاستراتيجية والطاقوية التي شكلت دافعا قويا علانيا للتنافس الدولي في القارة الإفريقية.

أ. المواد الطاقوية :

تتشكل الأهمية الدولية للقارّة الإفريقية في احتياطات الغاز والبترول حيث تحتكم إفريقيا على 124 مليار برميل من احتياطي النفط ، وهو ما يقدر بحوالي 12% من إجمالي احتياطي النفط العالمي،[(12)] هذا بالإضافة إلى 100 مليار برميل على شواطئ القارّة في انتظار أن يتم اكتشافها ويتم تصدير ما نسبته 23% من إجمالي إنتاج القارة من البترول

للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 14% للصين، و8% لكل من إيطاليا والهند ، بينما تحظى دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 25% من إجمالي الإنتاج ، كما يقدر إنتاج القارة الإفريقية ما يعادل 6,5% من إجمالي الغاز الطبيعي حول العالم، بينما ما تزال تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، تمثل 10% من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.[13]

ب. المعادن

من بين الأهمية الاستراتيجية في القارة الإفريقية المعدن النفيس حيث تقوم بإنتاج 40% من إجمالي الألماس عبر العالم ويتركز الألماس الإفريقي في دول بتسوانا ، أنجولا ، جنوب إفريقيا ، الكونغو الديمقراطية وناميبيا بالإضافة إلى مادة البلاتين حيث تنتج إفريقيا 80% من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم أما الكوبالت حيث تنتج إفريقيا 27% من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة حول العالم وبالنسبة لمعدن الحديد حيث تنتج ما نسبته 9% من إجمالي إنتاج الحديد حول العالم هذا إلى جانب أهمية اليورانيوم المستخدم في الصناعات النووية بنسبة تزيد عن. 18% من إجمالي الإنتاج العالمي ومن أبرز الدول الإفريقية المنتجة لليورانيوم هي: النيجر، وناميبيا، وجنوب إفريقيا ، وفي هذا المجال تمتلك القارّة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام.[14]

وفي هذا المجال يشكل معدن الذهب مادة دسمة للدول المنافسة في حصولها على استثمارات التنقيب ، حيث أنتجت القارّة الإفريقية في السنوات الماضية حوالي 483 طنًّا من الذهب، بما يمثل حوالي 25% من إجمالي إنتاج العالم فنصف إنتاج القارّة من الذهب يتم عبر جنوب إفريقيا بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتنزانيا. والقارة الإفريقية تمتلك مخزونا استراتيجيا من الذهب يقدر بحوالي 50% من إجمالي احتياطات العالم.

ج. الزراعة والمياه

لا تتوقف الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في المواد المعدنية الباطنية فقط إنما تمتاز أيضا بالأراضي الخصبة والمساحة الشاسعة وتنوع المناخ وهو ما يؤهلها إلى أقطاب زراعية بمعايير دولية تحظى بالاستثمارات الدول التي تفتقر إلى هذه الخصائص الطبيعية خاصة منها وفرة مياه الأنهار الذي يساهم كثيرا في قيام الزراعة الغذائية ، لهذا

يعمل ما يقارب ثلثا سكان القارة الإفريقية بالزراعة والتي تساهم بحوالي 20 – 60% من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة.[15]

د. الثروة الغابية

تزخر المنطقة بثروة غابية كالخشب حيث تتميز إفريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الأخشاب بكميات كبيرة وتساهم صناعة الأخشاب بحوالي 6% من إجمالي الناتج القومي للقارّة بأكملها، وهي أعلى نسبة في جميع القارات.

بناءً على هذه المعطيات الحيوية في القارّة الإفريقية المرتبطة بالمواد الطاقوية والمعادن بمختلف مستوياتها تتوجه الدول الصناعية الكبرى والصاعدة منها الى الاستفادة من هذه الموارد في صناعتها الاستراتيجية التي تمثل لها رهانا كبيرا في تعظيم قوتها والمحافظة على استقرارها ،لذا تجند هذه الدول كل إمكاناتها السياسية والديبلوماسية التي تنتجها هندستها السياسية في الدراسات الاستراتيجية التي تحدد مجال ومدى الامتداد الاستراتيجي للدولة في تحقيق أهدافها، لذا سنحاول توضيح طبيعة هده السياسات ومظاهرها في القارّة الإفريقية.

المحور الثاني: طبيعة ومظاهر الهندسة الخارجية للقوى العظمى في إفريقيا

باعتبار انّ القارّة الإفريقية لها خصائصها الطبيعية وامتيازاتها الطاقوية التي تُميزها عن غيرها من مناطق العالم من حيث البعد الاستراتيجي اذ يمكن لهذه الخصائص والمميزات أن تكون عنصر استقطاب لقوى إقليمية ودولية تحاول استغلال تلك الأبعاد بشكل يمكّنها من التأثير في مسار العلاقات الدولية ومنه فإنّ أهمية مصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية المتوفرة في القارّة الإفريقية دفع بالدول الكبرى إلى ضرورة هندسة سياساتها الخارجية اتجاه القارّة الإفريقية ومرجعية هذا التحول في استراتيجيات الدول الكبرى سببه التحولات السياسية والاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وفرضت توجهات جديدة نحو تعظيم القوة والنفوذ والذي شكل فيها النظام الدولي الجديد دافعا حاسما في تحول هذه الدول إلى قوى عظمى وهي كما يقول "جوزيف ناي" القوة الناعمة سلاح السياسية الدولية وأيضا أنّها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال[16]

1. تأثيرات النظام الدولي والتوجهات الخارجية للدول الكبرى.

إنّ النظام الدولي الجديد الذي نشأ على اثر التحولات العميقة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ،حيث برزت متغيرات دولية جديدة والمتمثلة في تفكك الاتحاد السوفييتي في مقابل بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى انفردت بالدور الأساسي في العلاقات الدولية وبالتالي ساهمت بقدر كبير في وضع فلسفة وقواعد النظام الدولي الجديد الذي يختلف عن سابقيه من الأنظمة من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك كونه مرتبطا بالهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية .

يتمكن القطب المهيمن من تنفيذ سياساته وقراراته وإخضاع الوحدات الأخرى إلى سياسات امر الواقع إلى جانب السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث أنّ اقتصاد القطب الواحد يكون في هذه الحالة محورياً أو مركزياً بالنسبة لاقتصاديات الدول الأخرى ومن دون شك انّ منطقة القارة الإفريقية تشكلت فيها مظاهر النظام الدولي الجديد الذي أصبحت ضمن المنطق السائد في الساحة الدولية الذي فرضت فيه الولايات المتحدة نفسها في جميع المستويات بما في ذلك سلطة المؤسسات المالية الدولية.[17]

انّ هذا الوضع أوجد نمطين من التفاعل إما نمط التعاون الذي يتكون من الاتصالات بمختلف مستوياتها التجارية والثقافية والسياسية وحتى الأمنية منها وكل شكل وهو يصب في التعاون الدولي أو نمط الصراع فانه يتجسد في السلوكيات العدوانية التي تأخذ طابع التوتر والتهديد واللجوء إلى القوة[18]ومن مظاهر التفاعل بين كل الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ، ما يظهر في تنامي توسع نفوذها تعزيزا لمصالحها ولأنّ النظام الدولي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبية واحدة أو تنظيمية واحدة فإنّ ملامح ظهور نظام متعدد الأقطاب امر منطقي وعقلاني للحد من الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية وصياغة الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية.[19]

إنّ ظهور عدّة دول واتحادات قلصت من الفجوة بينها وبين أمريكا القطب الواحد ، بحكم أنّ هذه الدول والاتحادات تمكنت من المقدرات الاقتصادية ، العسكرية والتكنولوجية وهو ما مكنها من تعديل ميزان القوى في العلاقات الدولية وأمام هذا التعدد للقوى في النظام الدولي يطرح نمطا جديدا من التفاعل بين وحداته من خلال التنافس الدولي الذي اصبح خاصية القوى الكبرى حيث تسعى كل دولة إلى فرض وجودها وتعزيز

نفوذها في المناطق الحيوية في العالم وهذا ما ارتبط بمتغير التنافس في العلاقات الدولية الذي يعبر عن التحولات الاستراتيجية للقوى الكبرى في سياستها الخارجية لعدة دوافع وأسباب ، ابرزها ما يلي :[20]

أ. ظهور المتغير الاقتصادي كمحدد رئيس في تعظيم القوة وبسط النفوذ كبديل للقوى الصلبة .

ب. التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول بغض تحقيق الرفاهية.

ج. التطور التكنولوجي والصناعي المحرك للاقتصاد العالمي أمام تراجع الرهانات العسكرية.

د. ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية ساهمت في تقويض الهيمنة المطلقة.

هـ. حضور المجتمع المدني الدولي في القضايا الإنسانية في مواجهة التوسع الخارجي للقوى المهيمنة.

ومن هنا بدأت تظهر الفرضة أمام الأقطاب الفرعية في محاولة منها لزيادة قوتها بغرض الانتقال إلى قوة منافسة في مرتبة الأقطاب الرئيسية إلا انّ هذه الفرص تستثني دول الجنوب بصفة عامة ومحاولة إبقائها كدول صغرى تتأثر بحركة وتفاعلات الدول العالم.[21] بينما التركيز كلّه على القارّة الإفريقية بين هذه القوى الكبرى وهو ما يعد إجماعا فيما بينهم حول التقاسم الغير مشروط أو التنافس الغير محدود لتحقيق الأهداف والمصالح في علاقاتها الداخلية بين وحدات النسق وفي بيئتها.

2. تنافس القوى الكبرى في القارّة الإفريقية.

إنّ السياق التاريخي للعلاقات الغربية - الإفريقية أوجد نمطين من العلاقات حيث الأوّل جاء في ظروف الهيمنة المباشرة المتمثلة في الاحتلال والسيطرة على القارّة بتوظيف معيار القوة خاصة من قبل فرنسا وبريطانيا وظل هذا الوضع قائما حتى بعد استقلال الدول الإفريقية من خلال الارتباط التاريخي المتمثل في الاتفاقات العسكرية والاقتصادية التي امتدت لعقود كضمان لمصالح الدول الأوربية وفي هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارّة الأفريقية لتحقيق أهدافها حيث ركزت في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسية، هي: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

إلا أنّ المتغيرات الدولية الجديدة، عقب انتهاء الحرب الباردة أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها باعتبارها قوة عسكرية فرضت نفسها على الساحة الدولية من منظور النظام الدولي الجديد لذا كان من بين الأهداف الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية التوسعية ضرورة التواجد الأمريكي في إفريقيا بمختلف الأليات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية في اطار الرؤى الأمريكية التي تصب في المصلحة والأمن القومي.[22]

قبل ان ننتقل ببحثنا إلى مظاهر الهندسة السياسية للقوى الكبرى في المنطقة وتحديد نوع المقاربات والسياسات فيما بينها واتجاه دول القارّة الإفريقية ، يمكن أن نحدد اهم الأهداف والأبعاد للدول المتنافسة على الدول الإفريقية فيما يلي:[23]

- تحوّل مفهوم تامين الطاقة من مستواه الاقتصادي إلى مستوى الأمن القومي للدول الكبرى.
- تزايد الطلب العالمي على الطاقة في ظل التطور الحاصل في الصناعة والتكنولوجيا.[24]
- امتلاك النفط الأفريقي لمميزات وخصائص تهم القوى فهو يتميز بالخفة وقلة الحموضة.[25]
- تعد خطوط الإمداد والممرات البحرية الأقرب إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من نفط الخليج العربي
- دور الأزمات الداخلية الناجمة عن الصراع في إفريقيا سهلت ومنحت للدول الكبرى اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم .

أ. التنافس الفرنسي – الأمريكي في القارّة الإفريقية .

تتجلى مظاهر التنافس الفرنسي - الأمريكي من خلال الأهمية الجيواستراتيجية بالإضافة إلى الابعاد السياسية والأمنية حيث تهتم كل من السياستين الفرنسية والأمريكية بمعادلة الأمن والاستقرار والتنمية رغم أنّ السياسة الفرنسية تتمثل في التوظيف السياسي على عكس أمريكا التي تولي الأهمية للسياسة الاقتصادية العليا كمدخل للأمن والاستقرار، لكن كلاهما يعكس ويعبر عن المصالح القومية لكل منهما في القارّة الأفريقية.[26]

لقد استطاعت القوى الأوروبية أنّ تحافظ على مصالحها في القارّة حتى في ظل نظام القطبية الثنائية من خلال الإرث التاريخي لما بعد الاستعمار ، وكون أيضا انّ الولايات المتحدة راعت مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارّة إلا ان النّظام

العالمي الجديد انشأ بيئة جديدة أثرت في الطرفين الأوروبي والأفريقي أدى إلى تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا ومن ثم شكلت العلاقات الدولية منظورا جديدا حيث وجدت الدول الأوروبية تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة ، مثل عودة روسيا وتنامي قوة كل من الصين واليابان.[27]

لذا تعمل القوى الأوربية جاهدة للحفاظ على مركزها في القارة الإفريقية خاصة الضفة الجنوبية لحوض المتوسط لعدة اعتبارات جيوإستراتيجية تشكل رهانا كبيرا لاقتصاديات الدول الأوروبية وامنها فمنطقة جنوب المتوسط بصفة خاصة ذات أهمية جيوسياسية حيث موقع شمال القارة الإفريقية وترتبط إفريقيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط و العالم العربي ، كما يُ طل على المحيط الأطلسي بشكل مهم، و ذلك من خلال المغرب الأقصى ، ومن هما فإنها تكتسب أبعادا جيوإستراتيجية مهمة كونها ملتقى ثالث قارات آسيا، إفريقيا، أوروبا.[28]

انّ منطق التفكير لدى الدول الأوربية وعلى وجه الخصوص فرنسا ينظر إلى الدول حديثة العلاقة بالقارة الإفريقية بانّه تدخلا في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، فهي بمثابة المستورد الأول للموارد الأولية والمصدر الأول لمنتجاتها الصناعية تحديدا الدول الفرنكوفونية كما تضمنت هذه العلاقة التجارية تقديم المساعدات المالية التي تجاوزت ما قيمته 07.5% من دخلها القومي ، فهي تسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارّة.[29]

إنّ ما يمكن أيضا تسجيله كظاهرة انّه لم يعد المعيار الثقافي وحده هو المحدد للعلاقات الأوربية أو الأمريكية فالتوسع الأمريكي الاقتصادي لم يتوقف عند هذا المعيار بل انصب اهتمامها على النفط الأفريقي، فقد قدرت وارداتها النفطية عام 2015 م، من أفريقيا ما نسبته 25% ، كما أن واشنطن أصبحت تعمل على تنويع مصادر تزويدها بالطاقة، وهي تسعى للسيطرة على النفط الأفريقي وإحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة خصوصا الاتحاد الأوروبي والصين.[30]

انّ هذا التنافس الأمريكي - الفرنسي على الأسواق الأفريقية ، قد يمنح فرسا بعض الوقت للتأثير في الأسواق الأفريقية بسبب علاقة فرنسا الوطيدة مع الطبقات الحاكمة في معظم هذه الدول ، ويبقى الهاجس الذي يؤرق فرنسا على انّ الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على خروج الأوروبيين وهذا يفرض نوعين من السياسات في المنطقة أما إبقاء التنافس وتقبل النتائج أو إحلال نوع من التفاهم الأمريكي الفرنسي وتقاسم المصالح وتحديد نطاق النفوذ وفق مجالات معينة.[31]

لكن هذا التطور في العلاقات الاقتصادية وتعاظم المصالح الأمريكية في المنطقة في ظل تزايد عدد المنافسين لها انتقلت إلى تعزيز التواجد العسكري في مختلف مناطق القارّة وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية بعقدها عدة اتفاقيات امنيه مع كل من إريتريا ، جيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر2002 ، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان وبذلك تكون "جيبوتي" تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى تواجدها في أوغندا ، كينيا ، إريتريا ، إلا انّ اهم تحول تشهده العلاقات العسكرية الأمريكية بالقارة الأفريقية هو إنشاء قوات(AFRICOM) التي تعتبرها مصلحة قومية استراتيجية.[32]

ب. استراتيجية الاحتواء الأمريكي للتوسُع الصيني والنفوذ الروسي في إفريقيا.

انّ التنافس الدولي لم يعد مقتصرا على القوى الكبرى التقليدية فقط فقد دخلت عدة دول على الجهة أهمها (الصين ، البيابان، إسرائيل ، تركيا ،ايران ، روسيا) كما انّ معيار القوة لا يقتصر على القوة الصلبة (العسكرية) إنما يشمل القوة الاقتصادية التي أضحت بديلا في عصر الألفية الثالثة أو موازيا لأنّ الدولة القوية عسكريا بالضرورة هي قوية اقتصاديا ليكفل لها الإنفاق العسكري .

بدأت العلاقات الصينية - الأفريقية في المرحلة الاستعمارية بدعم الصين لحركات التحرر بتركيزها على الإيديولوجية الاشتراكية أما بعد نهاية الحرب الباردة تحولت السياسة الصينية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الأفريقية. وبالنظر إلى الاقتصاد الصيني الذي يأتي في المرتبة الأولى من حيث سرعة النمو الاقتصادي اذ تجاوزت معدل 9% منذ العام 2005 ، واستمر في الارتفاع خلال السنوات 2005 – 2014 ليحقق المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأميركية ففي عام 2016م، قدر تقرير أفاق الاقتصاد العالمي الناتج المحلي للاقتصاد الصيني بنحو 21،269 تريليون

دولار، تمثل نحو 17،9 من حجم الناتج العالمي مقابل 18،562 تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي تمثل نحو 24،7% من الناتج العالمي.[33]

هذا التفوق سمح للصين ، بتوجهها إلى الأسواق الناشئة وهي بذلك تعد منافسا لأمريكا فقد أصبحت أكبر شريك تجاري لقارة أفريقيا منذ العام 2009 إذ بلغت قيمة التجارة الصينية مع دول أفريقيا 114.81 بليون دولار في مقابل التجارة الأميركية التي حققت ما قيمته 103 بليون دولار فقط وهي تمثل الدور الأكبر حاليا بآليات مغايرة وإبعاد توسعية غير معلنة ذات استراتيجية بعيدة كقوة صاعدة ،تمتلك قاعدة سياسية واقتصادية راسخة مع العديد من الدول الأفريقية.

فشرَاكة الصين الجديدة واستراتيجيتها مَع أفريقيا منذ قمّةَ "بكين" في نوفمبر. 2006 م ، في ظل مشاركة 43 رئيس دولة سوقت من خلالها مبادئها الاقتصادية التي مفادها اتها تسعى لبناء علاقات اقتصادية دولية على أساس مبدا التعامل والكسب المشترك وفيما يلي المبادئ والأهداف العامّة للسياسة الصينية تجاه قارّة أفريقيا في العناصر التالية [34]

- احترام الصين لخيار الدول الأفريقية في انتهاج طريق التنمية الملائم لها ، والتأكيد على المنفعة المتبادلة ودفع المصالح المشتركة للصين وأفريقيا.
- تعزيز التعاون في اطار الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب الرامية للسلام والتنمية في أفريقيا ، والاستفادة من التجارب الثنائية والسعي وراء التنمية المشتركة.

إنَّ نَهْجَ الصين تجاه إفريقيا يُمثل تحديا رئيسًا لـ"المصالح الأمريكية" وذلك لأنَّ التمويل الصيني يتدفق إلى إفريقيا دون "قيود" الأمر الذي جعل "بكين" بديلاً سهلا عن "المساعدة الإنمائية المشروطة" من الغرب والمؤسسات المالية متعدِّدة الأطراف، مما يقلِّل من جهد الغرب للتحكم في الدول الإفريقية [35] لذا بدأت ترد المخاوف من النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا لدى الدول الغربية خاصة اذا تعلق الأمر بأول قاعدة عسكرية خارجية للصين بدولة "جيبوتي" في شرق إفريقيا وتشارك بقواتها العسكرية بما في ذلك قوات حفظ السلام التي يبلغ قوامها 2500 جندي، وهذا أكيد يشكل أيضا تخوفا وقلقا من فقدان ولاء الدول الإفريقية للدول الأوربية وأمريكا.

أما بالنسبة "لروسيا " فإنّها تدرك مؤشرات انتقال النظام الدولي إلى اللاقطبية من خلال اتباعها النهج البراغماتي محاولة تحقيق التوازنات مع القوى الدولية الأخرى بالتركيز على توسيع دائرة النفوذ في المناطق المهمة بالبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها خاصة في مجال التسليح كونها ثاني اكبر مصدر للأسلحة في العالم فقد بلغت عام 2014م، الصادرات الروسية إلى 10 مليار دولار، لذا تشكّل تجارة السلاح بعد ملف الطاقة مباشرة أهمية قصوى في إطار التنافس بين روسيا وأمريكا في إفريقيا حيث تعتبر القارّة الإفريقية من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة على مستوى العالم.[36]

عندما بدأ الصراع الدولي على خطوط إمداد النط والغاز يتزايد وفي ظل تزايد التدخلات العسكرية والأوربية في المناطق الحيوية من الشرق الأوسط والقارّة الأفريقية ،سعت روسيا إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية برسم استراتيجية جديدة تؤمن استقرار صادراتها ،خاصة وان أمريكا و الدول الأوربية ظلّ تركيزهم على إيجاد مصادر احتياطية بديلة عن مصادر الشرق الأوسط التي يهددها الأوضاع السياسية والأمنية جراء التحولات السياسية في المنطقة والعلاقات المتوترة مع ايران التي عادة ما تنتهي بأزمة الأمداد في مضيق "هرمز" الذي يمر عبره اكثر من 15 مليون برميل نفط يوميا.[37]

قبل ان نوظف المتغير العسكري في العلاقات الروسية - الإفريقية خلال القرن الحادي والعشرين يجب ان نشير إلى ان روسيا لم يسبق لها ان احتلت اي دولة إفريقية ، إلى جانب أنّ الاتحاد السوفييتي سابقا ، قدم دعماً دبلوماسياً ،عسكرياً للعديد من حركات التحرر الإفريقية مثل (الجزائر ، أنغولا ، الكونغو الديمقراطية ، إثيوبيا ، غينيا وتنزانيا) واستمرت هذا التعاون بعد الاستقلال في عدّة مجالات خاصة الجانب العسكري والاستخباراتي بتزكية من القادة الافارقة كردة فعل منهم على السياسة الاستعمارية الإمبريالية الغربية.

بدأت روسيا بالتجارة والتعامل مع دول القارة الافريقية بشكل منتظم، دون ان تتركها تحت السيطرة المطلقة للغرب فطورت روسيا علاقاتها مع إفريقيا بوصول "بوتين" إلى السلطة في عام 1999م بإعلانه استعادة العلاقات الدبلوماسية ، الاقتصادية والعسكرية مع حلفاء روسيا السابقين من خلال مراجعة وهندسة مصالحها في القارّة والتي تتجلى في استثمار حقول النفط والغاز مما أدى إلى ارتفاع عدد الشركات الروسية في كل من الجزائر، نيجيريا ومصر، وفي مجال التعدين فانّ أكبر منجم في العالم للبلاتينيوم

"بزيمبابوي" وفي "أنغولا" تعدين الماس واستخراج اليورانيوم في "ناميبيا" بالإضافة إلى وضع استثمارات استراتيجية في مشروعات الطاقة والتعدين، وبناء المفاعلات الذرية لتوليد الكهرباء في العديد من الدول.

أما من جانب الأمن والدفاع ، تُعد روسيا أحد المزودين الرئيسيين للقارة الإفريقية بالأسلحة خاصة في ظل انتشار النزاعات المسلحة في أكثر من 20 دولة من دول القارة الإفريقية وهو ما رفع نسبه صادرات روسيا من الأسلحة إلى دول القارة الإفريقية بنسبة 200% خلال مرحلة التحولات السياسية والصراع على السلطة وكون انّ مجال تصدير الأسلحة لا يهتم بأهداف الدول التي تستورد الأسلحة بقدر ما يهتم بعقد الصفقة وتوسيع مجال تسويقها لذا ركزت روسيا على إنهاء مرحلة الخضوع للهيمنة الأمريكية بعوتها إلى الساحة الدولية اقتصاديا وعسكريا لانّ قوة الدولة مرتبطة بمدى قوتها وتقدمها في المجالين العسكري والاقتصادي .

انّ استراتيجية التطويق التي تسعى من خلالها أمريكا إلى تقويض الدور الروسي بطرح رؤية أمنية مفادها ان السياسة الروسية تؤدي إلى تغذية الصراعات بشكل يهدد أمن الطاقة وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وأن سياسة التسليح الروسية لها تداعيات ، مما يدفع أمريكا إلى تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا ، لكن صفقات بيع السلاح الروسي يرجع إلى استعادة روسيا لنفوذها في القارّة الإفريقية ليس فقط في إفريقيا إنّما في كل من المنطقة العربية وآسيا الوسطى وتطمح روسيا من خلال توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية للحصول على استثمارات وعقود في مجال البنى التحتية والقطاعات الحيوية.[38]

المحور الثالث : تنافس القوى الصاعدة في القارّة الإفريقية

يرتبط بروز القوى الصاعدة بالتطور الاقتصادي وتوجه هذه الدول إلى السياسة الدنيا التي مفادها تعظيم المقدرات الاقتصادية وتطوير مجالات وقطاعات الإنتاج بمختلف مستوياته كبديل للقوة الصلبة مما تشكل لهذه القوى في العديد من القارّات معتقد أن النظام الدولي حالة ديناميكية تنظمه عدّة تفاعلات تتكون وفق مراحل زمنية ليس لها مجال التحديد ، لذا يعد هذا الانتقال لمفهوم القوة بالنسبة للعديد من الدول تبرز بمظاهر الهيمنة الاقتصادية لقدرتها الكبيرة على التكيف وجذب الاستثمارات واستيعاب التكنولوجيا مما يجعلها ذات تأثير اقتصادي وسياسي في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

انّ ظهور قوى جديدة بمستويات من القوة الاقتصادية المؤثرة في العلاقات الدولية جعل من القيادة الأمريكية تدرك مدى التحول في طبيعة النظام الدولي وهو ما أقرّه الرئيس" أوباما "في 2011م، بأنّ على القيادة الغربية أن تتكيف مع الواقع، وذلك يعود للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي أبرزها تحول الثروة أو القوة من الدول الغربية إلى دول الشرق أو لجنوب، وذلك على اثر تصريح رئيس البنك المركزي من نفس العام بزيادة إنتاج الاقتصادات الصاعدة بنسبة 40 % خلال الربع الثاني من العام 2010م، عما كان في العام 2005م، وهو ينبئ عن تشكل واقع اقتصادي جديد في ظل التغيرات العسكرية أو الاقتصادية وما لها من تأثيرات على النفوذ السياسي.[39]

1. تنافس القوى الصاعدة في الاطار الجماعي (دول البريكس)

انّ تزايد الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية في المنطق الاقتصادي هو محرك عقول الدول نحو الانتقال إلى الأفضل ، وهذا ما أدركته الكثير من القوى لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا التي استطاعت استيعاب مختلف مضامين الفكر الليبرالي ، وتحقيق نسب عالية من النمو انعكست بالإيجاب على القطاعات الأخرى فاصطلح تسمية هذه الدول "القوى الصاعدة أو القوى الناشئة" كما تدعى أيضا "القوى الناهضة".[40]

تبدا العلاقة بين مجموعة الدول الصاعدة والدول الإفريقية من العوامل المشتركة التي تصب في أهداف موحدة أيضا تتمثل أساسا في مواجهة هيمنة الدول الكبرى على مجالات الحياة السياسية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بين القوى الصاعدة ما تمثله منظمة "بريكس" التي تعني الحروف الأولى للدول الأعضاء في المنظمة وهي (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين وجنوب أفريقيا) ، وهي بذلك تمثل نحو ثلاثة (3) مليارات نسمة

بالإضافة تجمعها كقوة اقتصادية صناعية في العالم وهذا ما منحها القدرة على كسب رهان القوى التعديلية كونها غيرت من مسار العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرون.

انّ هذا التنوع الجغرافي والثقافي والسياسي للمنظمة سنح لها الفرصة أمام توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية من خلال دولة جنوب إفريقية بفضل أنظمتها المصرفية والقضائية القوية ، وإحراز ها تقدما في الاستقرار السياسي ، لذا تعد هي أكبر اقتصاد وأكثره تطورا في أفريقيا مما منحها صفة القوة الإقليمية في جنوب القارة الإفريقية ، كما أنها بوابة "للجغرافيا السياسية" بحكم موقعها الجغرافي وتمتعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي منذ تخلصها من نظام الميز العنصري وهو الأمر الذي جعلها تستضيف قمة "لبريكس" في عدة مناسبات تهدف إلى توسيع نشاط المنظمة في القارّة .

تستطيع مجموعة **"لبريكس"** أن تكون قوة للتغيير من خلال تعزيز التعاون بتحديث آليات التعاون والشراكة العادلة وتنمية التجارة البينية في أفريقيا والمزيد من التجارة بين دول "بريكس" وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي في العملية بحكم انّه يجمع الدول الإفريقية في تنظيم سياسي واقتصادي ونظرا لطبيعة المنظمة التي قامت على أساس عبر الإقليمية حتما ستواجه عقبات من الدول الكبرى من خلال منعها من تهديد مصالحها القومية في إفريقيا لذا التنافس لم يعد يقتصر على القوى الكبرى إنما اخذ منحنا آخر فالتنافس اصبح متعدي العلاقة فهو بين القوى الكبرى نفسها وبين الدول الصاعدة وبين الدول الصاعدة والدول الكبرى.

بينما تبقى بقية الدول الصاعدة في المسار الإيجابي اذا حافظت على الأهداف التنموية للدول الإفريقية وساهمت في بناء اقتصاداتها للخروج من مشكلات كثيرا ما تسببت في أزمات سياسية أو أمنية وهوما قد يشكل فارقة بين سياسيات الدول الكبرى في إفريقيا والدول الصاعدة من حيث إعادة ترتيب وضع الدولة الإفريقية باتجاه سلمي في تبني الإصلاحات بإيعاز من القوى الجديدة من خلال مساعدتها وتخلصها من النمط الاحتكاري والضغوط في تولي شؤونها الداخلية قد يحد من هيمنة الدول الغربية في المنطقة ويحرر دول القارة من القيود والالتزامات المالية لكن سيكون ذلك في اطار فاعل محوري في العلاقات الاقتصادية.[41]

2. التنافس في اطار العلاقات البينية .

تشكل بعض الدول الإقليمية تنافسا بمختلف مواقعها تحولا جديدا في سياستها الخارجية من خلال البحث عن مصادر المواد الخام أو تسويق منتجاتها وفي بعض الأحيان تتعدى الأهداف الاقتصادية في إبداء موقفها السياسية والأمنية في المنطقة بحكم الامتداد التاريخي أو المصالح الاستراتيجية لهذه الدول ، ومن بين هذه الدول المتحركة باتجاه القارة الإفريقية الدولة التركية التي تعتبر علاقاتها طبيعية بحكم الامتداد التاريخي للدولة العثمانية في جنوب المتوسط ، أما بالنسبة لدولة ايران فان هناك عدة دوافع شكلت ملامح العلاقات الإيرانية الإفريقية واغلبها تتركز في توسيع النفوذ الإيراني من جهة وتوسيع علاقاتها تحسبا للتقويض علاقاتها من الدول المصارعة والمنافسة لها .

أ. العلاقات التركية - الإفريقية.

تمتد العلاقات بين تركيا والقارّة الإفريقية إلى عهد الدولة العثمانية التي كانت تدرك تماما الأهمية الاستراتيجية لهذه القارّة وكانت على صراع كبير مع الدول الأوربية خاصة فرنسا وإنجلترا مما يعني انّ الدولة التركية حاليا تدرك أهمية المنطقة في المعادلة الدولية ، وحتى بعد إنهاء الخلافة العثمانية من قبل الضابط "كمال أتاتورك" الذي حول تركيا إلى جمهورية علمانية على النمط الأوروبي، لم تغيب العلاقات بين الطرفين من خلال فتح أول سفارة تركية في أفريقيا عام 1926م،أ ي بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1924م، وكان ذلك في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" إلا انّ العلاقات التركية – الإفريقية لم ترق إلى مستوى التعاون والتبادل التجاري المحقق دوليا[42]

لكن عندما حلّ عام 1998م، أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها المستقبلي في أفريقيا، سُميت بـ "السياسة الأفريقية ."حيث تسعى تركيا من خلال هذه السياسة إلى تدعيم روابطها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وهو ما أعلن عنه رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" من أن حكومته قررت وتعزيز العلاقات بين تركيا والقارّة الإفريقية وتجسدت مبادرة الانفتاح في قيام "اردوغان" بزيارة جمهورية جنوب أفريقيا وإثيوبيا 2005 م ، وبعض دول المغرب العربي من نفس السنة ثم بدأت تتضح معالم السياسة التركية تجاه أفريقيا، بانعقاد مؤتمر قمة تركية-أفريقية في "أسطنبول" عام 2008م، قدمت على هامشها مساعدات مالية لبعض الدول الأفريقية بحدود 5.3 مليون دولار لدعم التنمية البشرية في

تلك الدول وتهدف أيضا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في مستويات مختلفة بين الجانبين واستمر انعقاد القمم على النحو الذي يطور العلاقات بين تركيا ودول القارة .[43]

لذا تمثل القارّة الإفريقية خيارا استراتيجيا مهما بالنسبة إلى تركيا الجديدة في سياق الصراع الجيواستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية بالإضافة إلى التوجهات الاقتصادية سواء في محاولة منها للحصول على المواد الأولية أو لتسويق منتوجاتها باعتبار انّ تركيا دولة عرفت تحديثا داخليا على المستوى الاقتصادي ونهضة تنموية شاملة تحتاج إلى توسيع صادراتها واستثماراتها في المناطق الاستراتيجية في القارّة الإفريقية على اعتبار أنها قارّة تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وبدليل تمركز الصراع بين القوى الإقليمية والدولية عند المضايق المهمة في الملاحة الدولية لذلك بدا التوجه التركي من أجل تعزيز الحضور التركي في الساحة الإفريقية على كافة المستويات الاقتصادية ، الديبلوماسية والاستراتيجية.[44]

عملت تركيا على الدخول إلى الساحة الإفريقية في سياق تنافس دولي كبير على هذه القارّة المهمة من خلال تعزيز الروابط التاريخية ، الدبلوماسية والاقتصادية بين تركيا وبقية الدول الإفريقية إلى ان تكونت الشراكة التركية - الإفريقية ، مما سمح "لتركيا" بالدخول إلى السوق الإفريقية بمنتجاتها المختلفة وتشير التقديرات إلى أن حجم المبادلات التجارية إلى حدود سنة 2016 تفوق 12 مليارا دولارا أي بنمو اكثر من 10 مليار دولار كما وصل حجم التبادل الاقتصادي التركي الإفريقي 23.4 مليار دولار سنة 2014م.

اعتمدت الدبلوماسية التركية آلية مؤتمرات القمة لدعم التعاون مع إفريقيا لتعزيز أفق التعاون التركي - الإفريقي ضمن استراتيجيات ترسيخ العلاقة بين الطرفين ، كما يمكن ان تعبر "تركيا" عن العمق الاستراتيجي وهو عمق يمتد جغرافياً إلى ابعد إقليم من الدول الإسلامية ، العربية والأفريقية ، وحتى الأوربية منها ضمن سياسة تعدد الأبعاد التي تحدث عنها "احمد داود اوغلو " في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي ومن جهة ثانية تتطلع الدول الإفريقية إلى الاستفادة من الخبرات التركية التنموية كونها تحمل الطابع الاجتماعي ، الإنساني أيضا ولا تقتصر فقط عن الأهداف الاقتصادية وهذا راجع إلى الروابط التاريخية والدينية والمصالح المشتركة .

ب. العلاقات اليابانية - الإفريقية.

تعود بداية الاهتمام الياباني بالقارّة الإفريقية إلى المبادرة التي تبنتها اليابان في مؤتمر "طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا" عام .1993م، حيث تمت مناقشة المقاربة التنموية المناسبة للنهوض بالتنمية في دول القارّة الإفريقية من خلال دعم وتعزيز التعاون بين اليابان ودول القارة وبمشاركة أيضا هيئات أممية ودولية منها الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولية ، إلا انّ اليابان لها رؤيتها الخاصة بالنسبة للتنمية في إفريقيا بعيدا عن سياسات المؤسسات المالية الدولية التي تعطي الوصفة وفق شروطها وبإشراف منها ، فهي تسعى بالدرجة الأولى إلى صمان وارداتها الأساسية من المواد الطاقوية التي تشكل صناعاتها الاستراتيجية في ظل التنافس الدولي المحتدم في إفريقيا .

بما أنّ اليابان لها تجربة طويلة مع التنمية والتحديث فهي تدرك مدى المخاطر التي تشكلها القوى الكبرى على الدول النامية ،لذا تبنت استراتيجية التعاون والدعم الاقتصادي من خلال الإعانات اذ خصصت اليابان ما قيمته 700مليون دولار لدعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا وفي المؤتمر الثاني في 1998م، انتقل الاهتمام إلى التنمية الاجتماعية التي تتضمن خفض معدلات الفقر ومكافحة الأمية والتقليل من نسبة الوفيات وفي هذا الشأن خصص المؤتمر مبلغا قيمته 750مليون دولار كمساعدات لدول القارة ، وهي مساعدات مهمة من حيث الحجم والبعد الاجتماعي من جهة ثم البعد الاقتصادي من جهة أخرى.[45]

لقد استمرت اليابان في تقديم المساعدات وطرح البرامج الكفيلة بإحداث التنمية في إفريقيا وفق رؤية مفادها ان تحقيق الأمن والاستقرار السياسي ينعكس إيجابا على تقدم اقتصاديات الدول الإفريقية وفي هذا الصدد بدأت اليابان في إشراك مجلس السفراء ورؤساء البعثات الديبلوماسية الإفريقية في اليابان رغم أنها قمة متعددة الأطراف بحضور المصارف المالية الدولية والإقليمية وهذا يعني ان للدول الإفريقية رؤيتها وطرحها الخاص وهو ما يجعل العلاقات متزنة من جهة وكسب ثقة واهتمام دول المنطقة وانّ من حقها امتلاكها أجندتها الخاصة بتنميتها ولهذا استمرت مبادرة **"التيكاد"** في اطار تنامي تنافس الدولي الذي قد تحد من تحقيق مصالح اليابان ، وهذا ما جعلها تنتهج سياسة التوازن في تقديم المساعدات التنموية لدول القارّة الإفريقية.[46]

حيث انّ هذه الأخيرة ترفض سياسات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي من القوى الكبرى حيث تسببت لها في التخلف الاقتصادي والأزمات السياسية والأمنية ومن هنا تلتقي الرؤيتين اليابانية والإفريقية في بناء علاقة التعاون والشراكة لتحقيق أهداف الطرفين وهذا ما تجسد في مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية في أفريقيا" (تيكاد 7) الذي انعقد خلال الفترة (28 /8 - 30 /8 /2019) حيث تم التأكيد على تحقيق التطلعات التنموية لأفريقيا وتكثيف تبادل وجهات النظر بين الطرفين في هذا الإطار في تنمية وتطور القارة السمراء. من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بتسريع التحول الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال إشراك القطاع الخاص، وكذلك بناء مجتمعات مستديمة، وتكريس أسس الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

ج. التوغل الإسرائيلي في إفريقيا.

بدأت الدول الأوربية الاستعمارية تبحث خطة بديلة بعد خروجها من الدول الإفريقية تمكنها من إبقاء سيطرتها في المنطقة لضمان مصالحها ،لذا سعت إلى زرع عملائها برفقة نخبها المكونة وفقا ثقافتها ومنحتها ولاءها فقامت كل من بريطانيا وفرنسا بإرسال اليهود الأوربيين إلى الدول الإفريقية كخبراء وفنيين ورجال أعمال، وتمكنوا من الاستقرار في الدول الإفريقية الأمر الذي سهل على الكيان الصهيوني التوغل في القارّة الإفريقية والاستفادة من اللقاء المباشر مع قيادات بعض الدول الإفريقية في خطوة منها لاستدراجهم إلى العلاقات الرسمية.[47]

اعتمد الكيان الصهيوني على آلية التعاون ومنح المساعدات التنموية والتقنية مستغلا مراحل الضعف لبعض الدولة الإفريقية حديثة الاستقلال التي كانت تعاني مشكلات خاصة منها الأوضاع الاقتصادية المتردية والتوترات السياسية بين القبائل المتصارعة عن السلطة إلى جانب النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية التي تسبب في إثارتها الاحتلال الأوربي وفي ظل غياب طوق امني عربي على المنطقة نظرا لانشغال الدول العربية من نفس المرحلة بصراعها مع الكيان الصهيوني المدعوم أوربيا وأمريكيا.

يمكن تحديد بداية الانطلاقة الإسرائيلية في إفريقيا عندما فتحت سفارة لها في دولة "غانا" عام 1957م ، تحت تأثير إمكانية الحصول على المساعدات المالية حيث تمثلت في منحها قرضا بـ (20) مليونا دولار.[48] كما تمكنت إسرائيل من الضفر بكل من "أثيوبيا" بفتح قنصليتها في عام 1956م و سفارة لها في "ليبريا" في 1957م و "نيجريا

الاتحادية" إبان الاحتلال في عام 1958م ومن جهة أخرى فقد تجسدت الرغبة الصهيونية في تأسيس علاقات قوية مع إفريقيا منذ عام. 1967م، حيث وصلت البعثات الإسرائيلية في إفريقيا إلى 29 بعثة.

لذا حظيت إسرائيل بتمثيل دبلوماسي في كافة الدول الإفريقية جنوب الصحراء باستثناء كل من "الصومال وموريتانيا" ومع ذلك فإن إفريقيا كانت بمثابة ساحة للتنافس العربي الإسرائيلي دبلوماسية مع خمس وعشرين دولة إفريقية في دعم الموقف العربي في مواجهة الكيان الصهيوني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.[49]

إلا أن إسرائيل لم تستسلم وظلت على علاقة مع معظم الدول الإفريقية التي قامت بقطع العلاقات معها لأنها لم تشترط التمثيل الديبلوماسي في بناء علاقاتها الاقتصادية أو الأمنية إلى أنّ دخلت الدول العربية في عملية التفاوض مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991م وهو ما جعل بعض الدول تعيد تطبيع علاقاتها مع إسرائيل حيث بلغ عددهم (30) ثلاثون دولة وفي عام 1997م ارتفع العدد إلى 48 دولة.

تأتي أهمية إفريقيا بالنسبة لإسرائيل من عدّة مداخل أهمها المدخل "العرقي" حيث يوظف فيه الأصول اليهودية كالسفارديم ، الأشكناز ولفلاشا الإثيوبيين، اذ تتلقى إسرائيل الدعم من الجاليات اليهودية ومنتسبيها خاصة في جنوب إفريقيا فمساهمتهم لخزانة الكيان الصهيوني تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة ، هذا بالإضافة إلى المدخل "الجيوسياسي" الذي من خلاله تسعى السياسة الإسرائيلية إلى الاتصال بالقارّة الإفريقية من خلال خليج العقبة وإقامة منطقة للنقل البحري بين ميناء "العقبة" على البحر الأحمر و ميناء "اوشدود" على البحر الأبيض المتوسط من اجل نقل المواد القادمة من القارة الإفريقية إلى أوروبا، لذا يدرك الكيان الصهيوني أخطار عزلته من دون هذا المنفذ.[50]

تتحرك إسرائيل وفق منهج حركة "الأخطبوط" مركزةً على دول القرن الإفريقي لارتباطه بالبحر الأحمر والخليج العربي، والتركيز على دول حوض النيل فهي تلعب دوراً غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل مستفيدة من نفوذها الكبير في دول مثل إثيوبيا وكينيا ورواندا ، أما بالنسبة للمدخل الاقتصادي فقد لجأ الكيان الصهيوني إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التعامل مع موارده في أوقات الندرة حصل عليها من دول القارّة فمن خلال هجرة اليهود الافارقة تمكنت إسرائيل من الاطلاع على التركيبة

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإفريقية والاستفادة من زيادة عدد سكانها كما يسعى الكيان الصهيوني إلى إنشاء نخب جديدة من القادة الجدد في إفريقيا من خلال توظيف الأقليات في بلدانهم ودعمهم دوليا باستغلال النفوذ الأمريكي في الساحة الدولية.[51]

تتمثل طبيعة المساعدات التي يقدمها الكيان الصهيوني في نقل المهارات التقنية ، برامج تدريبية من خلال تزويد الدول الإفريقية بخبراء نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية فقد بلغ عدد الافارقة الذين تلقوا تدريبهم بصفة علنية في إسرائيل عام 1997م إلى نحو 24636 إفريقياً تلقوا تدريبهم من سنة 1997م، في مراكز التدريب الإسرائيلية وتهتم إسرائيل لأمر الأشخاص الذين لهم مستقبل سياسي فاعل في بلدانهم ومن ثم فإنه تسعى إلى تحقيق أهدافها التوسعية بتصورها قوة إقليمية وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي ولأنّ تحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل يقتضي تنظيم قدراتها والهندسة لأهدافها ضمن منظومة العلاقات المتبادلة بين (إسرائيل) وإفريقيا وذلك على النحو التالي:[52]

- تأمين البحر الأحمر بالتركيز على دول القرن الإفريقي لارتباطها بالبحر الأحمر والخليج العربي.
- التركيز على دول حوض النيل للحصول على مياه النهر - تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة.
- محاصرة الأمن القومي العربي وإقامة تحالفات مع الدول والجماعات الأثنية والدينية المعادية للعرب - الوقوف في وجه الدول والحركات المعادية للغرب ومساعدة الدول الإفريقية ضد الحركات الإسلامية الأصولية

إنّ تركيز إسرائيل على منطقة القرن الإفريقي هندسة سياسية استراتيجية من عمق المنطقة "إثيوبيا " فهي تساعدها على خدمة مصالحها في القارة الإفريقية عموماً وفي حوض النيل الشرقي خصوصا، وهي قادرة على الاستفادة من حالة السلم والحرب لذا ركزت إسرائيل على أثيوبيا لأسباب جيوإستراتيجية وأخرى جيوسياسية ، وقد استطاعت توظيف كل هذه الأسباب لبناء علاقة متميزة مع أثيوبيا تمرر من خلالها رسالة لبقية الدول الإفريقية مفادها تقديم نموذج للتعاون الإسرائيلي - الإفريقي المبني على التبادل التجاري والدعم الأمني والعسكري.

الخاتمة

إنّ هذه التوجهات الجديدة للدول الفاعلة في العلاقات الدولية اتجاه القارّة الإفريقية اظهر تنافسا شديدا بين مختلف القوى الدولية والإقليمية لضمان مصالحها التي تستمد منها القوة والنفوذ اذ من المؤكد انّ هذه التفاعلات بين الدول الكبرى من جهة وبين الدول الصاعدة من جهة أخرى سيترك اثره على اقتصاديات دول القارّة الإفريقية فهي فرصة للانفتاح على مختلف القوى الدولية وبذلك ستتخلص دول القارّة من الارتباط الكبير بالدول الغربية في حالة الاستغلال الأمثل تستغل لعلاقاتها الاقتصادية الدولية والتوجه إلى هندسة اقتصادية جديدة تواكب الاقتصاد الدولي بدء بتطوير البنية التحتية للقارّة التي تركز وتعتمد عليها القوى الدولية.

يجب ان تعمل دول القارّة الإفريقية بتوحيد جهودها لا يجاد استراتيجية إفريقية متعددة المستويات تعمل على مواجهة التهديدات التي تستنزف ثرواتها وتبقي اقتصاديات دولها تابعة لأنه يُنظر لها كسوق استهلاكية ومصدر للموارد الاستراتيجية ، لهذا من واجب المجموعات الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي التحرك لحماية ثروات القارّة الإفريقية من الاستنزاف والحفاظ على امن المنطقة من الهيمنة الخارجية بتنسيق سياساتها والحصول على عوائد عادلة لصادراتها واستثمارها في القطاعات النابضة والصناعات الاستراتيجية، لذا يمكن ان نخرج بعدة استنتاجات نستجمع فيها اهم التحديات والأفاق للدول القارّة الإفريقية .

التوصيات :

1. إنّ العجز الواضح في الأبنية الاقتصادية للدولة الإفريقية يحتاج إلى سياسات اقتصادية تتضمن مشاريع تنموية خالية من التناقضات وبإشراف ومتابعة مؤسسات مالية إفريقية.
2. أنّ ضعف شرعية الدولة الإفريقية في سيادتها على المشاريع الاقتصادية الكبرى يشكل خطرا على الدول المجاورة خاصة في ظل التوغل الإسرائيلي الممنهج في القارة الإفريقية .
3. إنّ سعي النّخب الحاكمة إلى السيطرة على الريوع افقد الدولة مشروعيتها الأمر الذي مكّن الدول الأجنبية من السيطرة والنفوذ في القارّة الإفريقية .

4. تستهدف الدول الكبرى تقسيم دول القارّة الإفريقية من خلال إذكاء النعرات القبلية والأثنية ودعم الحركات الانفصالية خاصة التي تخدم مصالحها ولهذا يجب تعزيز الهوية الوطنية .
5. يمكن للتجارب التكاملية للجماعات الاقتصادية في إفريقيا ان توسع مجال تجارتها فيما بينها ولا يقتصر فقط على المنطقة الحرّة للجماعة الاقتصادية الواحدة وبالتالي يتم نقل التجارب والخبرات وتنظيم الموارد وضبطها وفق منفعة ورفاهية شعوب المنطقة.
6. ضرورة إيجاد استراتيجية لمنع التدخل الأجنبي ومواجهة التنافس الدولي في القارّة الإفريقية إلى جانب تكييف أو تطويع المؤسسات الأجنبية مع الشروط المحلية واحترام معايير الاستثمار والشراكة في المنطقة .
7. تفعل دور الاتحاد الافريقي في المنطقة وتحديث مؤسساته وفق التحديات الاقليمية والدولية .

الهوامش :

[1] حسين ضاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية،(بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1 ، 2011)، ص.124 - 125.

[2] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations:The Key Concepts, Routledge, London, 2002, p 303.304

[3] حسين ضاهر، مرجع سابق،ص.104.

[4] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية،(عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010) ص 27.

[5] بول ويلكينسن، العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا: ترجمة لبنى عماد تركي،(القاهرة: ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص.10.

[6] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،ط.12007م)،ص.176.

[7] بول ويلكينسن، مرجع سابق ، ص 12.

[8] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق،ص.213.

[9] عبد الغالي نصر علي الشميري ، سياسات الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والإصلاح ، (بيروت : منتدى المعارف ،ط،1 2014) ص 212.

[10] نادية عبد الفتاح، تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006 - 2007 م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2007 م. ص 115 - 116.

[11] دحماني العيد ، الإصلاح السياسي في دول القارّة الإفريقية في ظل التحولات الدولية ،الجزائر انموذجا (1999 – 2014) أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1439هـ - 2018م،)ص 142.

[12] مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2007)، ص215.

[13] محمد جدة، متغيرات الحركية الداخلية والرهانات الدولية على منظمة الاتحاد الأفريقي، دراسات دولية، العدد 102 (2007)، ص96.

[14] دحماني العيد ، إفريقيا في ظل التحولات ،الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي ،الجزائر انموذجا (عمان : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ،ط1. 2015)،ص.30.

[15] فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي ،دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي (طرابلس: دار الكتب الوطنية ،ط1 ،2006)ص.94.

[16]جوزيف س،ناي ، تر: محمد توفيق البجيرمي، القوة الناعمة وسياسة النجاح في السياسة الدولية (الرياض :مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ،2007)،ص .10.

[17] Charles Philippe David et Jean- Jacques Roche : Théories de la sécurité,(Paris : Montchrestien, 2002), P116

[18] هادي محمد حسين برهم ، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ،1991-2010 (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2010) ص.30.

[19] Gary Hart, The Fourth Power: A Grand Strategy for The United States in The Twenty First Century, Oxford University Press, New York, 2004, p 113.

[20]هادي محمد حسين برهم ،مرجع سابق،ص.36 .

[21] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط.2101،5)، ص.50

[22] التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2001 - 2002، تحرير السيد فليفل(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002) ص 337.

[23] وليام إنغداهل، ترجمة : محمد زكريا إسماعيل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد، (دمشق: وزارة الثقافة، 2007 م)، ص 371.

[24] محمود أبو العينين ، الولايات المتحدة وإفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001م ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004 - 2005 م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006 م، ص 336.

[25] خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 21(شتاء2009) ص99.

[26] التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2006-2007 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2007)، ص 78.

[27]جميل مصعب محمود ،تطوارت السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ،(الأردن ، دار مجدلاوي ،ط 1. 2006)، ص 99.

[28] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الأفاق، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م،)،ص16

[29]خالد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي ،ع 160 ،(أبريل 2008 م)، ص. 48

[30] البشير محمد أحمد، الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية، القاهرة :دراسات أفريقية،ع 34 (ديسمبر 2005)، ص16- 17.

[31] Soudan Francois, Etate- Unis/Afrique, AFRICOM au secours les americains debarquent Jeune Afrique, no. 2438 (2007) p.23.

[32] إبراهيم محمود ، أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا »، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع 147 ، (مارس 2007 م)، ص .26.

[33] احمد إبراهيم، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وإفريقيا ،آفاق إفريقية، ع 23 ،(أكتوبر 2007 م)، ص 59.

[34] حمدي عبد الرحمن، العلاقات الصينية – الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟ سلسلة كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 172(فبراير 2007)، ص 15.

[35] رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا ، الفرص والتحديات ، السياسة الدولية، ع 163 ، يناير 2006 م، ص 143.

[36] دلال محمود السيد، هل تعيد القوة العسكرية روسيا قطبا عالميا، ملحق السياسة الدولية، (عدد اكتوبر 2015م)،ص.13.

[37] امايكل كلير ، الحروب على الموارد :ترجمة عدنان حسن ،(بيروت : دار الكتاب العربي ،د ط ، 2002)،ص.91.

[38] عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأميركي في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية،(بيروت: دار السنهوري، الطبعة الأولى، ، 2016)، ص .107.

[39] وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي،(بيروت: دار السنهوري، الطبعة الأولى ، 2016)، ص 39 – 40.

[40] خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع،2009) ، ص14-16.

[41] المكان نفسه.

[42] شريف شعبان مبروك، إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل السياسة الدولية المجلد 45 ،ع 181،. يوليو (تموز)، 2010 ، ص 181.

[43] أيمن السيد شبانة ، العلاقات التركية- الأفريقية، في التقرير الاستراتيجي الإفريقي ،جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، (أكتوبر2008م) ص.646.

[44] محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي، المستقبل العربي، السنة 33، ع 372 (ديسمبر 2010)،ص.98.

[45] جوزيف رامز ايمن ،الرؤية اليابانية للقضايا الإفريقية ،أفاق إفريقية ، القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ،ع38 ، 2013 ،ص162.

[46] خالد عبد الحميد ، خطوة جديدة على طريق تعزيز العلاقات الإفريقية اليابانية ،افاق افريقية ،ع 28، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2008،ص ص.47 – 48.

[47] شحادة موسى ، علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث ،1967 – 1970م ،(بيروت : مركز الأبحاث الفلسطينية ،1971)، ص 360.

[48] محمد حسب الرسول، قراءة أولى في دفتر العلاقات، الوجود الإسرائيلي في دول الجوار السوداني، منتدى الراصد،ع 11 ، ، دار مطابع السودان للعملة (سبتمبر 2011 م)، ص، 10.

[49] أسامة عبد الرحمن الأمين، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي (إثيوبيا نموذجا) دراسات إفريقية (السودان: كلية التربية ، بجامعة الزعيم الأزهري 2012م)،ص 180.

[50] فارس العاني ،الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الأفريقي (بغداد : دار الصفاء للنشر ،ط2012،1) ص.21

[51] جمال الدين عبد الرحمن رستم، إسرائيل والبحر الأحمر، الراصد للبحوث والعلوم، (يناير 2012.)ص ص.24 – 29.

[52] أسامة عبد الرحمن الأمين ،مرجع سابق ،ص.202.